

السلطوية التنموية والديمقراطية أي علاقة؟

Relationship between authoritarian development and democracy



ليندة سباش

جامعة بومرداس، الجزائر، i.sebbache@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/07/01

تاريخ القبول: 2022/05/26

تاريخ الإرسال: 2022/01/16

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية، قراءة، وتحليل العلاقة بين السلطوية التنموية والديمقراطية، من منظور الآراء التي تروج لأفضلية نظام عن الآخر في ظل المشاكل التي يوجهها الاقتصاد العالمي بسبب انتشار جائحة كورونا التي أثرت على الأداء الحكومي للدول، وكذا على نوعية الديمقراطية، وعلى هذا الأساس: هل ساهمت السلطوية في تراجع الديمقراطية؟ للإجابة على هذه الإشكالية، سنفترض أن التنموية السلطوية، قد لعبت دورا في تراجع الديمقراطية، ولاختبار الفرضية، سيتم الاعتماد على المقاربة الوصفية التحليلية والاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بالتنمية في الصين ورواندا كنموذجين للاستدلال، وعلى نسبة الديمقراطية في العالم، لنصل لنتيجة أن هناك علاقة جدلية بين النظامين وأن كل نظام يتأثر بالآخر.

الكلمات المفتاحية: التسلط؛ التنمية؛ الديمقراطية؛ الصين؛ رواندا.

Abstract:

This research paper attempts to read and analyze the relationship between developmental authoritarianism and democracy from the perspective of opinions that promote the preference of one system over the other. In light of the problems faced by the global economy due to the spread of the Corona pandemic, which affected the government performance of countries, as well as the quality of democracy, our question : Did authoritarian development contribute to the decline of democracy? To answer this problem, we will assume that authoritarian development has played a role in the decline of democracy, and to test the hypothesis, we will rely on the descriptive analytical approach and rely on statistics. The conclusion that there is a dialectical relationship between the two systems and that the other affects each system.

Keywords: authoritarianism; development; democracy; China; Rwanda.

* المؤلف المرسل: ليندة سباش، i.sebbache@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

بعد أن كانت الديمقراطية أحد أهم أساليب الحكم الشهيرة، بفعل النتائج التي حققها أين تدرجت في التطور، لتصبح أرقى أنظمة الحكم، ومعيارا هاما للحكم على مكانة الدول، أصبحت في تراجع حتى في معقل الدول الديمقراطية ناهيك عن الدول الحديثة العهد بها بفعل عدة عوامل على غرار صعود التيار الشعبوي، أين تغلبت مصلحة الدول الاقتصادية والتنموية على مؤشرات الديمقراطية. حيث أنها تواجه صعوبات في التكيف مع الضغوطات الداخلية والخارجية.

في المقابل هناك دول لم تأخذ بالديمقراطية ورأت بأنها لا تتوافق مع رؤيتها لتحقيق متطلبات المجتمع أو أنها أخذت بالديمقراطية، الصورية وسوقت لنموذج يقوم على تلبية الحاجيات الاقتصادية والتنموية، وتطوير المجتمع في إطار توجه تفرضه السلطة، وإن كان يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، لأن ما تطمح إليه الشعوب حسب رؤيتها هي التنمية، هذه الشعوب التي علمها أن تؤمن بتحقيق الأهداف الجماعية بدل تكريس الحريات الفردية.

هذا النموذج طبقته عديد الدول، التي استطاعت تحقيق مستويات لافتة في التنمية، وخفض مستوى الفقر، وتحسين الدخل الفردي، كما أدى إلى رضا المجتمع عن الأداء الحكومي، ما جعل السلطة تستند في شرعيتها على ما حقته من نتائج، فاستعملت القوة في الحكم والتسلط يصبح مقبول في المجتمع، كما أن المطالبة بتطبيق مبادئ الديمقراطية تنفرد بها أقلية في المجتمع ما يجعلها مطالب هامشية.

من بين الدول التي استطاعت تطبيق هذا النموذج، نجد الصين التي سارت على خطاها كل من إثيوبيا ورواندا وغيرها من الدول، بحيث أن تراجع نوعية الديمقراطية عالميا قد أدى إلى تحجيم الانتقادات الموجبة لهذه الدول بخصوص التعامل مع حقوق الأقليات و التضييق على الحريات مثلا، كما أن السلوك السلطوي للحكومات قد تزايد بصورة كبيرة، ولم يعد الضغط الذي تمارسه الدول الديمقراطية الكبيرة يؤثر في تعامل هذه الحكومات، فالديمقراطيات الكبرى لم تعد بمنأى عن الانتقادات التي تهتمها بازدياد المعايير في التعامل مع الدول وفق المصالح الاقتصادية وليس وفق مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.

لذلك أصبحت السياسة المقارنة في مأزق، يتعلق بتصنيف الأنظمة بسبب معيار أولوية التنمية على تطبيق المبادئ الديمقراطية المطبق من قبل الدول التي أصبحت تتصرف وفقا لما تراه مناسبا لمجتمعاتها، وليس بناء على ما تراه التصنيفات العالمية للديمقراطية أو الأنظمة والمفكرين الذين يسوقون لها على أساس أنها أحسن أنظمة الحكم وأنها الأقل عيوباً.

إشكالية الدراسة: تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن إشكالية تتمحور حول التنمية السلطوية كبديل للديمقراطية في الصياغة التالية: هل التنمية والمتطلبات المادية للمجتمع تؤدي إلى تهميش وتحييد المبادئ الديمقراطية؟ هل النجاح الذي حققته السلطوية التنموية في الصين ورواندا كأمثلة أدى إلى إعادة النظر في البناء الديمقراطي من قبل الدول الغير ديمقراطية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضية التالية:

كلما كانت هناك تنمية مجتمعية وازدهار اقتصادي كلما أدى ذلك إلى تهميش المبادئ الديمقراطية

منهجية الورقة البحثية: ستعتمد هذه الورقة البحثية على المقاربة الوصفية، وعلى الاستعانة بالدراسات الجادة التي كتبت في هذا الموضوع، إضافة إلى الأخذ بالجانب الإحصائي المتعلق بالدخل الفردي، والنتائج المحلي ومستوى الرفاهية الاجتماعية في الدول التي سيتم أخذها كنماذج للدراسة للاستشهاد بها حول درجة التنمية وتأثيرها على نسبة الديمقراطية.

خطة الورقة البحثية:

– أولاً: جدلية السلطوية التنموية والديمقراطية

– ثانياً: تأثير السلطوية التنموية على تراجع الديمقراطية

– ثالثاً: السلطوية التنموية من خلال حالتي: الصين ورواندا

– خاتمة

1. جدلية السلطوية التنموية والديمقراطية:

تعتمد معظم الدراسات والأوراق البحثية على مصطلح الاستبداد والتسلط في الأدبيات السياسية، والذي يشير إلى "مبدأ الخضوع الأعلى للسلطة، مقابل حرية الفرد في الفكر والفعل في الحكم، ويشير الاستبداد إلى أن النظام سياسي يركز السلطة في أيدي زعيم أو نخبة صغيرة ليست مسؤولة دستورياً عن جسد الشعب. غالباً ما يمارس القادة الاستبداديون السلطة بشكل تعسفي وبغض النظر عن الكيانات القانونية القائمة. (<https://www.britannica.com/topic/authoritarianism>)

والاستبداد هو ظاهرة ولدت تاريخياً استجابة لأزمات الدولة في النظام السياسي، وكانت السمة الرئيسية لها هي الدكتاتورية النخبوية، تمارس عموماً سلطة سيادية من خلال حكم الحزب الواحد. وغالباً ما تقدم الأنظمة الاستبدادية مقايضات بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، و السلطوية هي نظرية ونظام حكم مرتبط عادة بالديكتاتورية، تقوم على طاعة السلطة، وتعارض استقلالية الأفراد في الفكر والعمل. كشكل من أشكال الحكم، تتركز السلطة في زعيم أو في نخبة صغيرة غير مسؤولة دستورياً أمام الشعب. على عكس الأنظمة الشمولية، عادة ما تفتقر الحكومات الاستبدادية إلى أيديولوجية متطورة للغاية. كذلك، تميل الأخيرة إلى التسامح مع درجة من التعددية في التنظيم الاجتماعي غالباً ما يمارس القادة في الأنظمة الاستبدادية سلطتهم بشكل تعسفي ويعتبرون أنفسهم فوق القانون القائم. كما أن الأنظمة الاستبدادية الحديثة تعمل من خلال الأحزاب المهيمنة الفردية، التي تسيطر على الحكومة وأجزاء رئيسية أخرى من المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد والإعلام والتعليم، كما لا يجرى انتخابات حرة فالسلطوية توفر الإطار المفاهيمي للديكتاتورية الحديثة. (Robert Bedeski,) (<https://www.eolss.net/e> Authoritarian System)

تتخذ السلطوية التنموية أشكالاً متعددة في طريقة الحكم فهي تعتمد على القوة وعلى تمهيش المعارضة و تخويتها و تستند في ذلك إلى إحكام قبضتها على الإعلام و الجيش حتى وإن حاولت أن تأخذ ببعض الممارسات الديمقراطية فإنها تؤطرها و تضع لها حدود لا يمكن تجاوزها.

وبمقابل الديمقراطية أصبحت السلطوية التنموية تسوق لقدرتها على إحداث النمو الاقتصادي، وتحسين حياة الأفراد، وأنها الأنسب لتحقيق ذلك، لأن هناك العديد من الدول، التي تحولت نحو الديمقراطية لكنها

لم تستطع تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لذلك نزعنا نحو الشمولية الفاشلة، و هنا نصل إلى جدلية النظام الأصلح في التنمية هل هي السلطوية التنموية أم الديمقراطية.

إذا يشير مصطلح السلطوية التنموية إلى قدرة الدولة على الحكم مع تحقيق مستويات عالية في التنمية، بحيث تعتبر التنمية شرطاً أساسياً في هذه الأنظمة حتى تضمن حالة من استقرار السلطة، مع وجود معارضة شبه منعدمة، أو معارضة خاضعة لهذه السلطة وتعمل وفق رؤيتها، فهي تعطي انطبعا صوريا بوجود هامش معين من الحرية. كذلك تستند في الحكم على إقامة بعض الممارسات التي تتصف بها الديمقراطية، كإقامة الانتخابات، والسماح بوجود مجتمع مدني وصحافة وإعلام هذا ما يبدو ظاهريا لأن السلطوية تحتكم إلى الاحتكار وحكم الفرد أو الأقلية، كما أنها تتحكم في كل شيء.

إن الحديث عن كيفية الحكم داخل الدول التنموية الاستبدادية، يجرنا لتحليل كيفية تقاسم السلطة ونقلها بين الفصائل السياسية، مع أهمية فهم السمات الرئيسية للبيروقراطيات وعمليات صنع القرار، فقد صُنفت الدول السلطوية التنموية تاريخياً على أنها تقوم على الجدارة الإدارية، فهي تقوم على توظيف مديرين بيروقراطيين يتمتعون بقدرات عالية كما أنهم يحظون باحترام المجتمع. ومع ذلك، هناك من المفكرين من يرون بأن عملية الاختيار لا تستند فقط إلى الكفاءة والجدارة لا سيما في المستويات العليا، فالمحسوبية والفساد والانقسامات أيضاً تلعب دوراً في ذلك، من جهة أخرى يرغب القادة الوطنيون في الاحتفاظ بالسلطة لأطول فترة ممكنة، حيث تتعدد طرق الاحتفاظ بالسلطة حسب نوعية النظام. (Examining Authoritarian Developmental States) من جهة أخرى الممارسات الاستبدادية توصف على أنها أنماط عمل تخرب المسألة، أمام الأشخاص الذين يمارس الفاعل السياسي السيطرة عليهم، عن طريق السرية والتضليل وتعطيل الصوت. وهي تختلف عن الممارسات غير الليبرالية، التي تشير إلى التعديت المنظمة والمنظمة على استقلالية الفرد وكرامته. على الرغم من أن نوعي الممارسة غالباً ما يسيران معاً في الحياة السياسية، إلا أن الاختلاف يكمن في نوع الضرر الذي يحدث فالممارسات الاستبدادية تشكل في الأساس تهديداً للعمليات الديمقراطية، في حين أن الممارسات غير الليبرالية هي في الأساس مشكلة حقوق الإنسان. حول ما يجب القيام به حتى يتمكن علماء السياسة من اكتشاف وتحليل الممارسات الاستبدادية وغير الليبرالية بشكل أفضل، وبالتالي تقديم المشورة لمجتمعهم بشكل أفضل عندما تبدو أسسهم الديمقراطية تحت التهديد. (MARLIES /https://watermark.silverchair.com) (GLASIUS, PP 525,526)

إن العلاقة بين السلطوية التنموية والديمقراطية هي علاقة تناقض، فالديمقراطية هي عكس الاستبداد والتسلط، لكن هناك جدلية حول النظام الأقدر على التنمية وتحقيق الرفاهية هل هو النظام الديمقراطي أم النظام التسلطي التنموي؟ تظهر العديد من الدراسات أن الديمقراطية توفر فوائد اقتصادية واجتماعية للمواطنين. هذا لا ينطبق فقط على الاقتصادات المتقدمة. فحسب هذه الدراسات غالباً ما تتفوق الديمقراطيات الفقيرة على الأنظمة الاستبدادية الضعيفة في تقديم الخدمات ورفاهية الإنسان. تُظهر دراسة لبيانات عن البلدان منخفضة الدخل من 1960 إلى 2004 أن الديمقراطيات الفقيرة تنمو بنفس سرعة الأنظمة الاستبدادية الفقيرة. فقد كان متوسط معدلات نمو نصيب الفرد في الديمقراطيات الفقيرة أعلى بنسبة 50 في المائة من تلك في الأنظمة الاستبدادية. علاوة على ذلك، فإن خطر تعرض الأنظمة الاستبدادية الفقيرة لانكماشات اقتصادية حادة يبلغ ضعف مخاطر الديمقراطيات الفقيرة. إن نوعية الحياة في الديمقراطيات الفقيرة أفضل بكثير منها في الأنظمة الاستبدادية الفقيرة. فترة عيش الأفراد في الديمقراطيات منخفضة الدخل أطول بتسع سنوات من

نظرائهم في الأنظمة الاستبدادية منخفضة الدخل، ولديهم فرصة أكبر بنسبة 40 في المائة للالتحاق بالمدارس الثانوية والاستفادة من عائدات زراعية أعلى بنسبة 25 في المائة. كما أن فيها معدلات وفيات الرضع أقل بنسبة 20 في المائة من الأنظمة الاستبدادية الفقيرة (<https://www.idea.int/sites>) (development-first-democracy-later)

تظهر هذه الأرقام أن الديمقراطية أكثر عقلانية وقدرة في التعاطي مع المشاكل الاقتصادية، فهي الأقرب لتحقيق التنمية مقارنة مع الأنظمة السلطوية، غير أن هذه الأرقام لا يمكن أخذها كمؤشر للدلالة على تفوق الديمقراطية، إذا ما تم مقارنتها مع ما تحقيقه في الأنظمة السلطوية التنموية والتي يراها البعض بأنها تفوقت حتى على النتائج التنموية المحققة في الدول العريقة ديمقراطيا.

أيضا عند الحديث عن التنمية السلطوية فإننا نجدها مزيج من أشكال الحكم فهي تأخذ من النظام الديمقراطي والنظام الشمولي وغيره بما يخدم مصالحها، فشرعيتها تكون إما وراثية على أساس ديني على غرار المملكة الهاشمية الأردنية، أو تقوم على حكم الحزب الحاكم الذي يستند إلى شرعية الثورة والمكاسب المحققة على غرار الجبهة الوطنية الرواندية في رواندا، أو حتى على حكم الأقلية من خلال إجراء انتخابات تعددية دورية على غرار فنزويلا.

وتعود استدامة الأنظمة الاستبدادية التنموية إلى قدرتها على استعارة ممارسات معينة من المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، بدءاً من المؤسسات السياسية (مثل الدساتير) أو المؤسسات الاقتصادية (مثل البورصات) أو المؤسسات الاجتماعية (مثل جلسات الاستماع العامة). العلاقات بين الدولة والسوق من المصادر المهمة لشرعية الأنظمة التنموية الاستبدادية، فتعزيز النمو الاقتصادي للتنافس مع الدول الأكثر تصنيعاً يقترن بهذا الجانب، فهو نظام ممزوج، يجمع بين التقاليد السياسية والمؤسسات الديمقراطية الزائفة لتوفير بعض الشرعية. وبالتالي تستخدم معظم هذه الأنظمة السياسات الحكومية لإدارة التصنيع وزيادة النمو الاقتصادي. Authoritarian (Developmental States · <https://www.shareweb.ch>)

2. تأثير السلطوية التنموية على تراجع الديمقراطية:

لقد استطاعت التنمية السلطوية كحكم التشكيك في الديمقراطية بإعتبارها أفضل نظم الحكم الحالية، فمع النتائج التي حققتها بعض الأنظمة السلطوية على صعيد التنمية، ورفاه المجتمع وتحسين البيئة والاهتمام بصحة الإنسان وبالبنية التحتية وبنوعية الحياة، لم تعد الديمقراطية مطلباً شعبياً، لأنه غالباً ما تم ربط الديمقراطية بالليبرالية والرفاه الاجتماعي لذلك كانت الشعوب تبحث عن نفس المستوى المعيشي المتقدم الذي وفرته الأنظمة الديمقراطية لشعوبها، لكن تغيرت هذه الفكرة وأصبحت الشعوب تبحث عن تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية أكثر من المطالب التي قد يعتبرها البعض نخبوية وقد تتعارض مع ثقافة وطبيعة المجتمع والتي ترتبط بالنظام الديمقراطي، خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان فمطالب النسوية المتطرفة، ومطلب حرية الهوية الجنسية يتعارض مع قيم بعض المجتمعات و بالتالي، من الصعب قبولها فكرياً أو حتى المطالبة بتنفيذها واقعياً، وبالتالي نجد أن السلطوية التنموية هنا أكثر مرونة مع شعوبها بحيث أنها لا تحاول فرض أو تغيير عقيدة مجتمعاتها بناء على التصورات الديمقراطية التي تصنف نسبة الديمقراطية و حقوق الإنسان على أساس مؤشرات محددة من بينها هذه المؤشرات بغض النظر على هوية المجتمع.

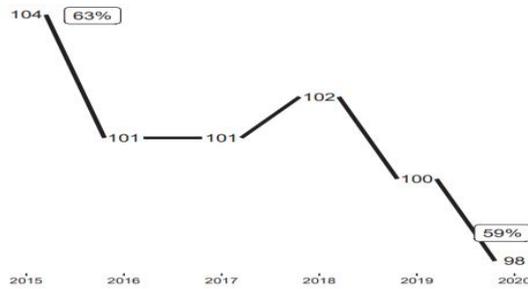
على النقيض من ذلك لا يمكن الأخذ بمبادئ السلطوية التنموية، في النظام الديمقراطي الذي يفرض التداول على السلطة والتعددية الحزبية وغيره، لكن هل يمكن أن تكون الديمقراطية أحيانا مضرّة بشعوبها؟ لقد أدت الأليات الديمقراطية إلى صعود التيار الشعبي للحكم، هذا التيار الذي يقوم على العنصرية و كراهية الآخر و تعظيم العرق مثل صعود دونالد ترامب الذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017 ، وكذا ناريندا رامودي الذي أصبح رئيسا للهند سنة 2014، كما أن الأليات نفسها قد أدت إلى انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (البريكست) و هذا ما أثر في إقتصادها بدرجة كبيرة.

حسب "بريزورسكي". تُظهر الأنماط التجريبية أن الديمقراطية، أكثر هشاشة في البلدان التي يعاني فيها دخل الفرد من الانحدار "احتمال بقاء الديمقراطية، بمجرد إنشائها، يزداد بشكل حاد ورتيب مع زيادة دخل الفرد، وليس صحيحاً أن تكون الديمقراطية موجودة إذا كانت موجودة لفترة طويلة. السبب الذي يجعل لديمقراطيات القديمة أكثر احتمالاً للبقاء هو أن اقتصاداتها تنمو في هذه الأثناء، والدخل هو الذي يفسر البقاء، وليس نوعاً من "التعود". في حين أن التعليم وتوزيع الدخل والمؤسسات السياسية وعلاقات القوى السياسية جميعها لها بعض التأثير على بقاء الديمقراطية بشكل مستقل عن دخل الفرد، فدور الدخل مهم جدا. كذلك السبب الذي يجعل الجميع يختار الديمقراطية في المجتمعات الغنية هو الدخل أيضا، فالخاسر في الانتخابات يكون له دخل مرتفع لذلك بفضل الخسارة على الانقلاب عن الديمقراطية على عكس المجتمعات الفقيرة، هناك القليل لتوزيعه لذلك تحدث الانقلابات (<https://as.nyu.edu>) 10,19pp (Adam Przeworski)

بالنسبة للمعهد الدولي للديمقراطية و المساعدة الانتخابية فإن الديمقراطية في خطر بسبب، عدة تهديدات من بينها تصاعد السلطوية، ففي دراسة قام بها المعهد لعام 2021 عن حالة الديمقراطية اعتمادا على بيانات تم جمعها منذ 1975 رأى المعهد "بأن الدول تعاني أكثر من أي فترة من 'تآكل الديمقراطية'". وقال إن "عدد الدول التي تعاني من 'تراجع ديمقراطي' لم يكن بهذا الارتفاع قط"، في إشارة إلى الانحدار في مجالات من بينها الضوابط المفروضة على الحكومة واستقلال القضاء، بالإضافة إلى حرية الإعلام وحقوق الإنسان وهذا لا ينطبق فقط على الدول الحديثة العهد بالديمقراطية بل حتى في الديمقراطيات الراسخة، كما أن هناك من يروج للحكم السلطوي على أنه أكثر فعالية للازدهار الاقتصادي، ينضاف لها وباء كورونا الذي ساهم في تردي الديمقراطية في الدول الهشة. إضافة إلى استخدام الديمقراطيات الراسخة لبعض الأساليب الاستبدادية، (<https://www.idea.int/gsod/global-report>) (Democracy Report 2021)

و المخطط التالي يوضح مدى تراجع الديمقراطية

المصدر: 2021International IDEA, The Global State of Democracy Indices



من جهة أخرى هل فعلا أدت السلطوية التنموية إلى تراجع الديمقراطية؟ هناك جدلية حول هذا الموضوع حيث أن المؤشرات الاقتصادية والأداء الحكومي هو الذي يرسخ لكلا النظامين، فلا يمكن القول أن الأداء الاقتصادي يكون جيد في كل فترات الحكم، هذا بالنظر للاحتكام لهذه المؤشرات فكلا النظامين لا يتوافقان من حيث الأولوية في تبني عديد المتغيرات، على غرار الحرية و المجتمع المدني و الفساد و الشفافية والتي عادة ما تصنف في النظام السلطوي التنموي تصنيفا سيئا مقارنة بتصنيف النظام الديمقراطي.

الجدل حول الديمقراطية والتنمية في العالم الأكاديمي ليس جدلا حديثا، ومازال مستمرا حيث انقسم المفكرون بين: معسكر الحكم الديمقراطي، الذي يؤكد أهمية الحكم الديمقراطي في التنمية، ومعسكر الدولة التنموي الذي يرى أن الدولة التنموية تأتي أولاً ثم الديمقراطية فيما بعد، والمعسكر متعدد المسارات، الذي يركز على السياسة ولكن أيضاً على مسارات التنمية المحددة السياق.

إن الرأي السائد في معسكر الدولة التنموي هو أن مفتاح النمو السريع والتحول الاقتصادي هو صنع القرار المركزي، والالتزام بالتنمية، والاستثمار الضخم، والبيروقراطية المستقلة والقادرة، وجهة النظر هذه تعتمد على النجاحات التنموية الهائلة للبلدان الآسيوية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ. من هذا المنظور، ركزت الدول على السلطة وبدأت في التنمية. كذلك يمكن إيجاد أنماط مماثلة اليوم في الصين وإثيوبيا ورواندا، كما تقدم نجاحات التنمية في الصين حجة جديدة قوية لصالح هذا النهج. (<https://www.idea.int/development-first-27democracy-later>)

كذلك لا يمكن إغفال الممارسات التسلطية لبعض الحكام في بعض الديمقراطيات الغربية مثل ما حدث خلال الانتخابات الأمريكية أين رفض الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» نتائج الانتخابات التي فاز فيها منافسه "جو بايدن"، فهذا الرفض جعل أنصاره يقتحمون البيت الأبيض الأمريكي في 6 جانفي 2021 في مشهد يتشابه مع الانقلابات التي تحدث في الدول الناشئة، وليس في دولة ديمقراطية عريقة يحكمها القانون.

3. السلطوية التنموية من خلال حالي: الصين ورواندا

تعتبر الصين من أهم الدول التي استطاعت أن تحقق نمو اقتصادي كبير جدا، حيث يتم الترويج لها على أساس أنها نموذج سلطوي تنموي ناجح تخدم الصين نموذج التنمية الاستبدادي، الذي يستخدم جنبا إلى جنب مع نهج القمع المرتفع أو المنخفض الكثافة. نموذج التنمية الاستبدادي هو نظام سياسي متطور مصنف على أنه نظام الجدارة السياسية، والذي يختلف عن الاشتراكية التقليدية بسبب استخدامها لنظام السوق والالتزام الديمقراطي الصيني المعاد تعريفه وقيادة الحزب. نتيجة لذلك، كان أداء الاقتصاد الصيني جيدا بشكل ملحوظ، مما جعلها من بين الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم. سجل البنك الدولي في 2020 أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنحو 10٪ سنويًا، مما أدى إلى انتشار 850 مليون شخص من براثن الفقر في العقود الثلاثة الماضية. ، فمنذ أواخر السبعينيات، كانت الإصلاحات الصينية حافزًا للتحوّل الاجتماعي والاقتصادي الكبير، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتصنيع ، والتسويق ، مما أدى إلى النمو الاقتصادي. يحى النموذج الصيني الاقتصاد المملوك للدولة خارج المبادئ الديمقراطية الغربية، مما يؤدي إلى ظهور "رأسمالية الدولة"، مع المراقبة الاستراتيجية لقطاعات معينة من الاقتصاد دون منافسة سياسية وعن طريق قيود على الحريات المدنية لتحقيق الأهداف الوطنية (13/14)

رافق التحول الاقتصادي الصيني تغيرات اجتماعية عميقة حيث ارتفعت مستويات المعيشة كما زاد التحصيل التعليمي. فقد تخرج أكثر من سبعة ملايين طالب من الكليات والجامعات الصينية في عام 2014، أي أكثر من عشرة أضعاف ما كان عليه في عام 1990. كما يدرس عدد كبير من الطلبة الصينيين في الخارج، بما في ذلك حوالي 275000 في الولايات المتحدة حسب إحصائيات 2014، وقد ساهم التعليم في انتشار الهواتف الذكية في كل مكان بين السكان الصينيين. فالصين لديها أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في العالم. وعلى الرغم من وجود نظام رقابة مفصل، يتمتع الصينيون العاديون بإمكانية الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات، ويمكن مناقشة القضايا العامة ومناقشتها في العديد من المنتديات عبر الإنترنت، وخاصة Weibo و WeChat. كما أن هناك سيطرة شبه كلية للدولة على وسائل الإعلام، إضافة إلى نظام رقابي شديد. كما كان "لشي جينغ بينغ" دور في تكريس السلطوية التنموية، حيث يعتبر رمزا للاستبداد الجديد منذ أن أصبح الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (2012) والرئيس (2013)، فقد ركز السلطة بين يديه وأطلق حملة ضخمة للحد من الفساد وتشديد الانضباط الحزبي، الذي أظهر قدرة فائقة على التعامل مع عديد التحديات التي واجهها الحزب. , China's Developmental Authoritarianism (Dali L. Yang, Dynamics and PitfallsTaiwan Journal of Democracy,P 56-61)

أنشأت الصين أيضًا أكبر نظام ضمان اجتماعي ونظام رعاية صحية في العالم، بحيث يغطي أكثر من 1.3 مليار شخص. كما تم فتح أكثر من 10 ملايين فرصة عمل جديدة كل عام لمدة 15 سنة (ما شين مين، الديمقراطية الشعبية في الصين <http://sd.china-embassy.org>)

لقد ألهم النموذج الصيني بعض الدول الإفريقية التي حاولت أن تسير على نهج المسار الصيني، و أن تجعل التنمية هدفا قبل الديمقراطية على غرار رواندا بسبب المشاكل والتعقيدات التي شابت إعادة بناء الدولة بعد حرب الإبادة بيت عرقيتي الهوتو التوتوسي سنة 1994.

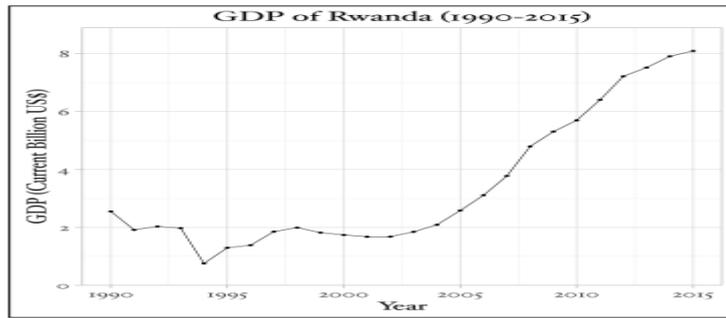
لقد تولت الجبهة الوطنية الرواندية الحكم بقيادة "بول كاغامي" سنة 2000، هذه الجبهة التي تشكلت خارج البلاد من عرقية التوتوسي المنفية من رواندا والتي شكلت معارضة مسلحة، غزت بها البلاد واستمرت الحرب الأهلية حتى اتفاقيات أورشا سنة 1993 بين الجبهة الوطنية الرواندية والحكومة، والتي نصت على وقف القتال و السماح بعودة كل اللاجئين التوتوسي من المنفى، غير أن سقوط طائفة الرئيس الرواندي أنداك "هايريمانان" في أفريل 1994 أدت إلى إتهام الجبهة الوطنية الرواندية بذلك ما أسفر عن المجزرة التي تضاربت الأبناء حول عدد القتلى فيها، لكن الأكثر تداولاً هو إبادة أكثر من مليون قتيل.

أصبحت رواندا مدمرة تماما على المستويين الاقتصادي والسياسي، إلى أن حكم "بول كاغامي" الذي يعد الرجل الأقوى في السلطة، حيث ساهم في إعادة بناء الدولة والقضاء على الانقسام العرقي، والحد من الفقر، وكذلك تعزيز تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة، بهدف بناء حوكمة تتمحور حول المواطن، لأجل هذا تم تنفيذ برامج مختلفة لتمكين الأفراد من خلال المشاركة، في تحديد أولوياتهم، وتنفيذ المشاريع المحلية وكذلك مساءلة السلطات المحلية. إقامة "شراكات بين المجتمعات، والحكومات المحلية، والحكومة المركزية والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء التنمية الدوليين، للمشاركة في مشاريع وبرامج لتحسين التنمية المحلية، و تقديم الخدمات، فتطبيقا تم تفعيل اللامركزية في إطار الإصلاح الذي بموجبه، تم نقل السلطة إلى الحكومة المحلية، وجعلها مسؤولة عن تعزيز الحكم الراشد، والتنمية الاقتصادية المحلية. (GOVERNANCE in Rwanda <http://www.rgw.rw>)

لقد أدت سياسة "بول كاغامي" إلى رفع مستوى المعيشة، كما ساهم في رفع مستوى التعليم والمساواة بين الجنسين، إضافة إلى تهيئة البنية التحتية والتمدين حيث تصنف العاصمة الرواندية كيغالي على أنها من أنظف المدن في العالم، إضافة إلى التسهيلات الاقتصادية التي ساهمت في جلب الإستثمارات، كما إنفتحت رواندا على العالم و أصبحت من الدول السياحية بجدارة.

والمخطط البياني التالي يوضح نسبة ارتفاع الناتج المحلي في رواندا، المصدر: Chinmay Rayarikar

2017



من جهة أخرى و من الناحية السياسية، و بحسب دستور 2003 فقد تم تحديد الفترات الرئاسية بعهدتين، مدة كل فترة 7 سنوات، غير أنه في 2015 تم تعديل الدستور من أجل السماح، ببقاء "بول كاغامي" في السلطة. فيعد إنتهاء فترته الرئاسية سنة 2017 أجرت الحكومة استفتاء يمكن أن يسمح "لكاغامي" بالبقاء كرئيس لرواندا حتى عام 2034. وقد مر هذا الاستفتاء، حيث صوت أكثر من 98 ٪ من الناخبين لصالح التمديد. (DÉMOCRATIE MISE SOUS TUTELLE AU RWANDA <https://www.fidh.org/IMG/pdf/>)

إعتبر المراقبون الدوليون أن هذه الانتخابات لم يكن فيها تزوير، و هذا ما يعد دلالة على أن "بول كاغامي" مازال يتمتع بالدعم الشعبي رغم أن حكمه متسلط، ما يعني أن الانتقادات الدولية حول حكمه من ناحية حقوق الإنسان و حرية الإعلام والمجتمع المدني تبقى منقوصة، استنادا إلى الدعم الشعبي الداخلي والإنجازات الاقتصادية.

تعتبر رواندا دولة ديمقراطية، لكنها تتعامل بالممارسات التسلطية على غرار تمديد عهدة بول كاغامي وسيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على البرلمان إضافة إلى تحكمها في كل مقاليد الحكم خاصة وأنها انتهجت النهج الصيني فيما يتعلق بإنشاء عديد الشركات الاستثمارية التابعة للدولة، حيث أن هناك تدخل كبير في القطاع الخاص، لكن الشيء الأهم هو عدم تسامح الرئيس بول كاغامي مع الفساد فقد تم سجن العديد من المقربين للرئيس بتهمة الفساد، وهذا قد عزز مكانة بول كاغامي في السلطة (Chinmay Rayarikar: Development t <https://digitalrepository.trincoll?>)

كذلك اتجاه رواندا للتنمية والأزدهار السياسي على حساب تطبيق مبادئ الديمقراطية يرجع إلى الفترة الحرجة التي مرت بها رواندا، فهناك أولوية و أسبقية للأمن على حساب الديمقراطية، فمن الصعب فسح المجال للمعارضة وحرية الرأي خلال فترة إعادة بناء الدولة.

خاتمة:

ختاما يمكن القول أن فرضية الورقة البحثية قد تم إثباتها من خلال النموذجين المذكورين فإن نسبة التنمية الكبيرة قد ساهمت في تهميش تطبيق المبادئ الديمقراطية استقرار النظام السلطوي التنموي مرهون بهذه التنمية، فلكل نظام مزاياه وعيوبه، كما أن الأنظمة تتقوّل حسب ثقافة وطبيعة المجتمعات، فلا يمكن الأخذ بالديمقراطية على الشاكلة الأمريكية وتطبيقها بحذافيرها، فكل الدول التي حاولت تقليد أو محاكاة هذا النموذج قد فشلت ولم تنجح في الوصول إلى التحول الديمقراطي المرغوب، كما أن السلطوية التنموية مختلفة لأنها ترى أن الديمقراطية هي تهديد لوجودها لذلك تأخذ ما يتناسب معها فقط، فالملاحظ من خلال تجريبي الصين ورواندا أن لكل نموذج خصوصيته، فالصين قد غيرت من شكل الاشتراكية وجعلتها تتناسب مع متطلبات الاقتصاد الليبرالي، ورواندا استفادت من المساعدات الدولية التي وجهها للتنمية، والأساس في النظام السياسي بغض النظر عن نوعه هو مرونته وتكيفه مع المتطلبات الداخلية و الخارجية.

قائمة المراجع:

1. Authoritarianism, The Editors of Encyclopaedia Britannica, <https://www.britannica.com/topic/authoritarianism>
2. Robert Bedeski AUTHORITARIAN SYSTEM GOVERNMENT AND POLITICS – Vol. I - Authoritarian System <https://www.eolss.net/sample-chapters>
3. Examining Authoritarian Developmental States <https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents>
4. MARLIES GLASIUS , What authoritarianism is ... and is not: a practice perspective
5. Lekvall, A. (2013). Development first, democracy later?. International IDEA.
6. Adam Przeworski Democracy and Economic Development Department of Politics New York University. 2000 .<https://as.nyu.edu/content/dam/nyu-as/faculty/documents/sisson.pdf>
7. Global State of Democracy Report 2021 Building Resilience in a Pandemic Era <https://www.idea.int/g sod/global-report>.
<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/development-first-democracy-later.pdf> P 27
8. Lumanyano Ngcayisa , 6 November 2020 ;Developmental Authoritarianism in Africa.The cases of Ethiopia and Rwanda , file:///C:/Users/seven/Downloads/DevelopmentalAuthoritarianism in Africa
9. Dali L. Yang China's Developmental Authoritarianism Dynamics and PitfallsTaiwan Journal of Democracy,P 56-61 Volume 12, No. 1: 45-70 <http://www.taiwandemocracy.org.tw/export/sites>
10. Brownland, A new paradigm for the international political spectrum, 2021-12-21 http://sd.china-embassy.org/ara/xwdt/202201/t20220106_10479396.htm
11. Good Governance and Decentralization in Rwanda, Vol. VI Special Issue June, 2018 , http://www.rgb.rw/fileadmin/Publications/Rwanda_Governance_Review/Rwanda_Governance_Review_2018.pdf
12. FIDH, La démocratie mise sous tutelle au Rwanda comment le FPR pérennise sa confiscation du pouvoir et l'accaparement des richesses aout 2017

<https://www.fidh.org/IMG/pdf/rwanda699fraout2017web.pdf>

13. Rayarikar Rwanda: De Rwanda: Development t delopment towards Authoritarianism? Uthoritarianism Spring 2017 ". Senior Theses, Trinity College, Hartford P 49

<https://digitalrepository.trincoll.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1656&context=theses>